

بيان الجمهورية العربية السورية

البند 20.5

الدورة 152 للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

شكراً السيدة الرئيس

بعد استعراض التعديلات المقترحة على اللوائح المالية، فإننا ندعم الخيار "أ" الوارد في ملحق الوثيقة فيما يتعلق بتطبيق المادة 7 من الدستور.

لا تزال الآثار الاقتصادية الوخيمة لوباء COVID-19 ماثلةً أمامنا ، وقد حالت هذه الآثار إلى جانب عدد من الصعوبات والعوائق الأخرى دون وفاء العديد من الدول بالتزاماتها المادية في مختلف الميادين.

نرى أن ترك تعليق الامتيازات والخدمات لإحدى الدول الأعضاء لتتظر به جمعية الصحة العالمية أمراً حيوياً للغاية، يتيح للدولة المعنية تقديم حلول بديلة تساعد على الوفاء بالتزاماتها المالية بما يتناسب مع سياساتها وأوضاعها الاقتصادية.